



# دور المحامين والقضاة في الحد من العنف

سلسلة الكتب التوعوية (٢)



## سلسلة الكتب التوعوية (٢)

### دور المحامين والقضاة في الحد من العنف

لقد تم إعداد هذه النشرة بمساعدة من الاتحاد الأوروبي و صندوق الأمم المتحدة للسكان ودعم تقني من أوكسفام. إن الآراء الواردة في هذه النشرة تعبر عن رأي كاتبها (أومنظمة سوا) ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن تعكس وجهات نظر الاتحاد الأوروبي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وأوكسفام.

## مؤسسة سوا

القدس، هاتف: 025324122، فاكس: 025324025، ص.ب 69429 \* رام الله، هاتف: 022418100، فاكس: 022418111، ص.ب: 2315  
info@sawa.ps \* www.sawa.ps \*  <http://www.facebook.com/SawaOrganization>  
خدمة الإرشاد: الرقم المجاني 121، الرقم المجاني لمنطقة القدس 1800500121 \* 121@sawa.ps

## فهرس المحتويات

خلفية عامة .....	ص٤
فكرة الكتيبات .....	ص١٢
لماذا الكتيبات .....	ص١٣
مقدمة .....	ص١٥
أهميَّة استهداف المحامين والقضاة .....	ص١٦
كيف نكسب رجال العدالة والقانون في عملية المناصرة .....	ص١٨
من هم المحامون والقضاة المعنيون بمسيرة التغيير .....	ص٢٠
كسب تأييد ومناصرة رجال العدالة والقانون .....	ص٢٢
كيفية اشراك المحامين والقضاة للحد من العنف الموجه ضد النساء.....	ص٢٣
العمل المشترك مع رجال العدالة والقانون والحفاظ على استمرارية التواصل .....	ص٢٤
ما الذي نحتاجه للعمل مع المحامين والقضاة؟ .....	ص٢٥
ما هي الرسائل التي نريد إيصالها إلى المحامين والقضاة؟ .....	ص٢٨
كيف نخاطب المحامين والقضاة؟ .....	ص٣٠

## مؤسسة سوا

### رؤيا المؤسسة:

ترتبي سوا إلى أن تكون المؤسسة الرائدة في العمل على تغيير ثقافة العنف السائدة، ونشر ثقافة السلام والأمان، وتوظيفها في خدمة التنمية البشرية والمجتمعية، للوصول إلى مجتمع ديمقراطي مبني على المساواة والعدالة الإجتماعية مستند على حقوق الإنسان.

### رسالة المؤسسة:

سوا هي مؤسسة فلسطينية غير ربحية، تأسست عام ١٩٩٨ تعمل لمناهضة العنف الموجه ضد النساء والأطفال بكافة أشكاله. وتهدف المؤسسة إلى نشر ثقافة اللاعنف والمساواة بين الجنسين داخل المجتمع الفلسطيني، من خلال تقديم المساندة لضحايا العنف والإرشاد والدعم النفسي بسرية تامة لخدمة المجتمع. تقوم سوا بالتشبيك مع شركاء آخرين، بالإضافة إلى استخدام أحدث تقنيات التكنولوجيا المتاحة وتوظيفها في خدمة العمل المجتمعي. مع طاقم من الموظفين المدربين تدريباً جيداً ذو خبرة ومهنية عالية من أجل تقديم المساندة والمشورة على نحو فعال لضحايا العنف بشكل فعال.

### الأهداف الإستراتيجية:

١. المساهمة في الحد من كافة أشكال العنف الموجه ضد النساء والأطفال خاصة، العنف القائم على أساس النوع الإجتماعي والعنف الأسري.
٢. توفير الفرصة لضحايا العنف للوصول إلى الدعم الأمن والحماية.
٣. رفع مستوى الوعي المجتمعي ونقل قضايا العنف من مستوى العائلة

- والمنزّل إلى المستوى المجتمعي.
٤. ترسيخ روح وقيم العمل التطوعي، لمواجهة العنف الموجه ضد النساء والأطفال، وتجنيد الموارد والدعم المجتمعي لذلك.
٥. أن تقوم بالمبادرة والاستثمار باستخدام أحدث تقنيات وسائل الإتصال المتاحة من أجل تقديم أفضل الخدمات إلى أفراد المجتمع.
٦. تفعيل الدور الرقابي ومحاسبة الجهات المسؤولة عن تنفيذ الأحكام الخاصة بقضايا العنف.

### إستراتيجيات

- رفع مستوى الوعي العام بموضوع العنف خاصة العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي والعنف الأسري.
- توفير خدمات الدعم والحماية للأطفال النساء ضحايا العنف.
- نقل قضايا العنف من المستوى العائلي إلى المستوى المجتمعي.
- رفع مستوى الجهود في تجنيد الموارد للحصول على الإستدامة الذاتية.
- بناء قدرات المؤسسة لمواجهة التحديات.
- بذل الجهود للوصول بالخدمات لأكبر عدد من المستفيدين، لنشر الوعي حول العنف القائم على أساس النوع الإجتماعي، والعنف الأسري، والحق في العيش، حياة خالية من العنف.

### أسس التربية في العائلة العربية

العائلة: هي مؤسسة إجتماعية، تلعب دور الوسيط الرئيسي بين شخصية الفرد والحضارة الإجتماعية التي ينتمي إليها، تتكون شخصية الفرد ضمن العائلة، وتنقل قيم المجتمع وأمط السلوك فيه من خلال العائلة وتتقوى

بواسطتها.

عندما يولد الطفل تتكون ذاته بصورة تدريجية نتيجة التفاعل بينها وبين ذوات أشخاص آخرين، وهي منظمة تنظيمياً تصاعدياً حيث إن المنزلة الأولى هي الأم، ويتركز عليها إطار الشخصية وتمثل الأم في هذه المرحلة دوراً كبيراً من حيث أثرها في تكوين شخصية الطفل إلى حين بدء الإدراك والوعي في سن البلوغ.

تعتبر العائلة ميداناً للتفاعلات المختلفة المستمرة بين أعضائها. إن عاطفة الحب لا تظهر بشكل تعبيرات واضحة، ما عدا بعض العواطف الواضحة التي توجهها النسوة نحو الطفل الصبي في العائلة. وحتى لو كان الأب لطيفاً فإنه يبقى بعيداً في مرحلة الطفولة التي تقع مسؤوليتها على عاتق الأم فقط.

لا تتيح العائلة العربية للطفل سوى مجال ضيق لتحقيق إستقلاليته، وبالتالي سرعان ما يتعلم الإتكالية مما يؤدي للشعور بالعجز وبالتالي الشعور بالخجل والجنون، لذلك فهو يتعلم كيف يغذي إحترامه لنفسه على أساس رأي الآخرين فيه. وهذا النظام يمنعه من الثقة بنفسه وبآرائه الخاصة.

إن شعور الطفل بالندم لقيامه بعمل خاطئ ينبع من خوفه رؤية الآخرين لأعماله، فتتعدم لديه القدرة على نقد الذات وإدانتها، فيصبح ما يقوله الناس هو الأهم وما لا يراه الناس لا عيب فيه، وبالرغم من أن الأطفال العرب يشعرون بالخجل عامة أمام الغرباء فلا عجب أن يعتادوا على التملق والدمائة، وسرعان ما يتعلمون فن إرضاء الجميع ومسايرتهم وللمسايرة إيجابيات وسلبيات، كما أن الرياء الذي ترتكز عليه المسايرة يؤدي بصورة تلقائية إلى تغذية الروح العدوانية التي تظهر خاصة في الإستغابة.

من ناحية فإن طريقة التعليم تتلخص في أسلوب التلقين والعقاب الجسدي، فيتعلم الطفل التردد والحفظ ولا يعطى المجال للمناقشة والتساؤل، ومن الناحية الأخرى ينمو الطفل بالشعور بأن مسؤوليته تجاه عائلته فقط، لذلك من الواجب عليه التضحية في سبيل والديه وإخوته. في إطار هذه الشروط النفسية لا يبقى سوى مجال قليل للشعور بواجب تجاه المجتمع.

### الطفلة الأنثى والطفل الذكر

إن التمييز بين الجنسين يبدأ قبل ولادة الطفل/ة بل قبل تكوين الجنين. من رغبة الوالدين في إنجاب الصبيان يبنى الجميع للعروسين أن ينجبوا صبياً، فواجب المرأة الأول في الزواج هو إنجاب الذكور، والصبى البكر هو أتمن ما تملك المرأة.

إن مقام المرأة بين أفراد عائلة زوجها يعتمد على قدرتها على إنجاب الصبيان، امرأة لا تنجب سوى البنات تعتبر زوجة غير ناضجة (طفلة) يهددها خطر الطلاق، لذلك فالزوجة لا تستمد قيمتها من وجودها هي بل من وجود الإبن الذكر الذي سيحمل إسم زوجها، لذلك نراها تفرح أكثر عندما تنجب ذكراً، بينما عندما تنجب بنتاً فإنها تشعر بالخجل نوعاً ما. مع العلم أن الدراسات العلمية أثبتت أن الأب هو الذي يلعب في غالبية الحالات الدور المحدد لجنس المولود، وبالتالي لا بد من تصحيح نظرة اللوم المجتمعية الموجهة ضد الأم.

يظهر التمييز بين البنت والصبى منذ فترة الطفولة فيكون واضحاً أن الإهتمام والعناية بالطفل الذكر أكثر منها بالطفلة الأنثى والخوف عليه مضاعف، ويكون التمييز واضحاً أثناء فترة الرضاعة، فالصبى يرضع فترة أطول من البنت. وإن ذلك يعود إلى أسباب إضافية، فلطالما الأم ترضع، إذاً

لا يمكنها أن تحمل وهذا يعود إلى أسباب «فسيولوجية». وهكذا فإن كان الرضيع طفلة فإن فترة الرضاعة تكون قصيرة لكي تحمل الأم مرة أخرى لعلها تلد ذكراً. أما إذا كان الرضيع ذكراً فلا حاجة لأن تحمل المرأة مرة أخرى بسرعة، بل على العكس فإنها ترغب بإطالة فترة الإعتناء به والتمتع بذلك.

من الواضح أن الطفل والطفلة يدركان قيمتهما منذ صغرهما. فالطفلة تدرك أنها «غير كاملة» أو «ناقصة» فهي تختلف عن أخيها، بينما هو يمكنه الإستمرار في عملية الرضاعة ويمكنه أن يطلب ذلك متى شاء، فإن طلبه سيلبى، بينما الطفلة لا يلبي طلبها إلا أنها تفتطم بسرعة، كذلك فإن بكاءه يلبي بسرعة على أيدي النسوة بالعائلة.

إن أشد عداء يتعلمه الطفل تجاه أبيه هو مصدر السيطرة التي تحطمه، وتجعل العائلة تعيش في جو من الطغيان، فالأب هو الذي يأمر، ويضطهد، ويعاقب، وتبدأ البنت تعلم دورها من الصغر بأنها ثانوية وأن عليها أن تخضع لطلبات الرجل الذي هو أقوى منها، والولد بدوره يتعلم أن الفتاة/ المرأة يجب أن تلبى طلباته وتطيعه فهو القوي والمتسلط فمن الطبيعي أن تلقى البنت إهتماماً أقل من أسرتها.

### مفهوم العنف

مشكلة العنف منتشرة في جميع أنحاء العالم، وهي عبارة عن حالة من القمع والتهديد تعبر عن التمتع بالسلطة عن طريق إذلال الآخر، وغالباً ما تعيشها نساء العالم مع تفاصيل قد تكون متطابقة لما يحصل في مجتمعات أخرى وما يحصل في فلسطين تصرفات مشابهة لها، فإن تصرفات الشخص



العنيف متشابهة ومتكررة، وصفاته تنطبق على كل شخص يستخدم العنف.

فالعنف ضد الزوجة، على سبيل المثال، هو أي تصرف يقوم به الزوج أو ينوي القيام به، بهدف السيطرة على المرأة وإجبارها على القيام بتصرفات تتماشى مع حاجيات الزوج ورغباته دون الأخذ بعين الإعتبار قدراتها، إهتماماتها ومشاعرها.

والفكرة الأولى التي تتكون لدينا عندما نسمع كلمة (عنف) أن العنف يكمن في الضرب فقط، لكن هناك أشكالاً عديدة وأساليب مختلفة لتنفيذ التصرف العنيف منها العنف الجسدي والنفسي والجنسي والإجتماعي والإقتصادي.

### العنف الجسدي:

ينفذ عن طريق مهاجمة جسدية من الشخص العنيف تجاه شخص آخر، وربما نستطيع أن نميز هذا النوع من العنف عن طريق الآثار التي يتركها على الجسم، وأهم ما في الأمر أن كل عنف جسدي يترك أثراً نفسياً.

### العنف النفسي:

هذا النوع من العنف غير ظاهر خارجياً ويصعب التعرف عليه وتحديد شدة الضرر منه، لهذا يسمى إصابة نفسية. إن الهدف من العنف النفسي هو المس بالآخرين وهدم التقدير والتقييم الذاتي للآخرين وتكون الأضرار الناتجة عن هذا العنف أشد من الضرر الجسدي، ولكنها تظهر عن طريق تصرفات معينة تؤثر على العنف النفسي.

## العنف الجنسي:

يظهر هذا النوع من العنف في جميع المجتمعات بما فيها المجتمعات التي تشكل فيها العلاقات الجنسية إبرازاً للسيطرة الأبوية، ويستخدم كثيراً من الرجال هذه الطريقة كوسيلة للسيطرة على النساء من خلال فرض ممارسة الجنس عليهن بأشكال مختلفة.

### أسباب العنف على أساس النوع الاجتماعي (الجندر)

بناءً على ما تم التطرق إليه أعلاه، إن المعايير والممارسات المجتمعية والتوقعات المنتظرة من الرجال، تقلب سلوكهم، إذ يصبح العنف هو وسيلة مهمة بالنسبة إلى بعض الرجال ليثبتوا رجولتهم أو ليؤكدوا سلطتهم التي يمارسونها، ويمكن أن يعتبر العنف الأسري الذي يلجا إليه الرجال في العائلات والمنازل تطوراً لعلاقات السلطة بين المهيمن والخاضع التي يعززها المجتمع.

غالباً ما يعتبر الرجال أن النساء غير مساويات لهم مما يجعل الرجل قادر على خلق الكثير من التبريرات لأسباب العنف على أساس الجندر، وهذا يساعدنا لفهم الدافع الذي يدفع الزوج للإعتداء على زوجته مثلاً، ولكن هذا لا يميز ولا يبرر حصول العنف، وعند النظر إلى الظروف التي يحصل بها العنف الأسري نرى أن أسباب العنف يعتمد على الآتي:

- أن المعايير الجندرية تؤدي إلى تعزيز السلطة الأبوية، وتدعيم حكم الرجال للمجتمع، نتيجة للإعتقاد الخاطئ بأن النساء غير قادرات على الإستقلال الذاتي، والحصول على الفرص نفسها في الحرية التي يتمتع بها الذكور في المجتمع.
- إن ارتفاع معدل البطالة وزيادة النساء العاملات، يشعر بعض الرجال

بأنهم يخسرون قوتهم شيئاً فشيئاً، فيلجؤون إلى إستعمال العنف شيئاً فشيئاً.

- نظرة المجتمع إلى النساء كرمزٍ للشرف، وبالتالي ضرورة حماية هذا الرمز عبر تقييد حركته.
- الأدوار التقليدية المسنودة إلى الرجال والنساء، والتي تفترض أن الدور الأساسي للنساء هو توفير الرعاية من خلال الأمومة والقيام بالأعمال المنزلية و الرعاية، واعتقاد الرجل بأن العنف هو حق شرعي من العقاب.
- النظرة إلى النساء بأنهن ملكية خاصة للرجل وأن الرجل هو صاحب القرار بشتى الأمور الحياتية.

بالإضافة إلى ذلك، قد تؤثر المعوقات الإقتصادية على قرار المرأة، حيث أن كثير من النساء ليس لديهن مهنة أو شهادة، مما يصعب عليهن إيجاد فرصة عمل جيدة والحصول على دخل يساعدهن على الإستمرار مع الزوج العنيف، لأن الزوج في هذه الحالة هو المعيل لها ولأسرتها. ولكن يجب علينا أن لا نعتبر أن هذه الأسباب تبرر للرجل استخدام العنف في مستويات مختلفة من بيئتنا الاجتماعية، فإذا كنا نريد العمل بفاعلية لإنهاء العنف ووضع حد له، علينا أن نتطرق إلى العوامل، في كل مستوى، التي قد تساهم نشوء العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي في مجتمعاتنا واستمراره، فمثلاً، قبول المجتمع بالزواج المبكر والقسريّ للفتيات يُعتبر من أحد الأسباب التي تؤدي إلى تزايد العنف على أساس الجندر، إن هدفنا الأقصى هو وضع حد للعنف وتجنبه قبل أن يبدأ.

## فكرة الكتيبات

بالتعاون مع منظمة «أو كسفام بريطانيا» تعمل مؤسسة سوا على الحد من العنف الأسري في المناطق الفلسطينية المحتلة، من خلال تعزيز مقاربات وإستراتيجيات العمل مع الرجال والفتيان في الحد من العنف على أساس النوع الإجتماعي (الجندر)، تهدف الإستراتيجية الأساسية للمشروع إلى نشر الوعي بالمفاهيم المتعلقة بالعنف المبني على أساس النوع الإجتماعي، والعمل مع الأفراد المختلفين، من خلال فتح حوار ونقاش ديناميكي لتغيير المفاهيم النمطية السائدة حول قضايا العنف والعمل على إكساب المفاهيم التي تنص على مبدأ المساواة وإحترام حقوق الإنسان، وذلك من أجل كسب التأييد، والمضي قدماً بحملة المناصرة. حيث أن إبراز الإهتمام الجماهيري وتعبئة الناس وتمكينهم سيدفع عجلة التغيير إلى الأمام، إضافة إلى كسب تأييد الرجال لتكوين مجموعات حليفة قادرة على المساهمة في عملية تغيير الأفكار المغلوطة المتعلقة بالعنف ضد النساء.

في فلسطين كما في العالم العربي، إن الرجال يحتفظون بالسلطة المطلقة ليس داخل الأسرة فقط وإنما على الصعيد السياسي والإجتماعي والإقتصادي، وذلك بسبب التنشئة الإجتماعية التي تعزز وجود المجتمع الذكوري والعمل بالأفكار النمطية المغلوطة، ومن هذا المنطلق فإن سوا تركز على العمل مع الرجال لإشراكهم في قضايا العنف والمساواة بين الجنسين، بهدف إشراكهم كقادة مجتمعات وصناع قرار في العمل لمناهضة العنف ضد المرأة، بما أن العمل مع الرجال هو مفتاح التأثير على رجال آخرين، وأن الرجل هو جزء لا يتجزأ من هذا العنف الموجه ضد النساء، ولضمان أن ينظر إلى المساواة باعتبارها قضية هامة بالنسبة للمجتمع ككل وليس فقط بالنسبة للمرأة والمنظمات النسوية.

وبما أن مشاركة الرجل جزء أساسي في مناهضة العنف ضد النساء، فإن سوا وأوكسفام تحاولان التعرف على حاجة المجتمع وكيفية إشراك صنّاع القرار من الرجال في المؤسسات والقطاعات المهمة، وضرورة التأثير على مواقفهم وسلوكياتهم، وممارساتهم في ما يختص بموضوع العنف ضد النساء. وإحدى أدوات هذه المقاربات والتدخلات هي العمل على الكتيبات الأربعة، التي ستتركز بشكل خاص على العمل لإستهداف الرجال في المؤسسات على اتخاذ إجراءات إيجابية للحد من العنف ضد المرأة وتطوير تنفيذ خطط العمل للتأثير على المؤسسات والأفراد العاملين فيها من أجل تحويل صنّاع القرار من الرجال، إلى ناشطين فاعلين في العمل على إنهاء العنف ضد النساء. تتوجه الكتيبات إلى الرجال العاملين في أربع مؤسسات أساسية: القضاء (محامين وقضاة)، المؤسسات الدينية (رجال الدين)، الشرطة، وصنّاع القرار. ونأمل من خلال هذه الكتيبات زيادة إهتمام رجال الشرطة بقضايا العنف المتوجه إليهم، والمحامين والقضاة تناول قضايا العنف المنزلي، والبرلمانيين المدافعين عن إقرار قانون حول العنف المنزلي، والزعماء الدينيين باستخدام الخطابات الدينية لمطالبة الرجال من أجل إنهاء العنف ضد المرأة.

### لماذا هذه الكتيبات؟

إنه الوقت لنقل التركيز من إعتبار الرجال على أنهم مشكلة ينبغي حلها وعائق في وجه مساواة النوع الإجتماعي، إلى تبني مقاربات إيجابية للتنمية تعترف بأن الفتيان والرجال مثلهم مثل النساء لهم حاجاتهم الخاصة، ويهتمون لما يحدث مع شريكاتهم عائلاتهم، ومجتمعاتهم المحلية ويشكلون جزءاً أساسياً من الحل.

وإنطلاقاً من أهمية الدور الفاعل والحقيقي لرجال الدين والشرطة

والمحاميين والقضاة والسياسيين وصناع القرار وقدرتهم على التأثير في المجتمع الفلسطيني، إن اختلاف القوة والنفوذ الذي يتمتع به هؤلاء من خلال إختلاف مراكزهم في مؤسساتهم واختلاف نوع السلطة التي يتمتعون بها، يعطي نقطة قوة للقدرة على المساهمة في تحقيق التغيير في المجتمع الفلسطيني.

وتهدف هذه الكتيبات لتكون دليل التعرف على نقاط الدخول إلى هذه المؤسسات الرئيسية في المجتمع المحلي، من خلال تكوين مجموعة من الرجال قادرة على دعم التغيير لمناهضة العنف الموجه ضد النساء، من أجل كسب التأييد والمضي قدماً للمساهمة في إحداث التغيير، عوضاً عن الحد من تقدم التغيير الهادف إلى مناهضة العنف ضد النساء، وإن لكل مؤسسة خصوصيتها ومقارباتها المختلفة.

## مقدمة

إن النصوص القانونية الموجودة منذ القدم سواء كانت سماوية أو وضعية، وحتى القرن الواحد والعشرين هدفت في غالبيتها الى صيانة حقوق الانسان وحفظ كرامته، ورجل القانون لعب دور كبير في الدفاع عن تلك الحقوق من أصل الإنسان.

والنساء هن الإنسان وبالتالي فإن رجل القانون يستخدم القوانين التي تأكد على مكانتها في المجتمع. على اعتبار ذلك ضرورة من ضرورات تحقيق العدالة الاجتماعية وهو ما تصبو اليه جميع الشرائع والنصوص القانونية. ويؤكد ميثاق الامم المتحدة في ديباجته على ضرورة ايمان جميع الدول الاعضاء بالحقوق الأساسية للإنسان، وتساوي النساء مع الرجال في كافة المجالات.

حيث تنص المادة الأولى من الميثاق أن لا تمييز بين الرجال والنساء لسبب الجنس أو اللغة أو الدين، وتؤكد المادة ذاتها على ضرورة احترام الحريات بشكل عام (المادة ١: يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء).

للقضاة والمحامين دور أساسي في وضع حدّ للعنف ضد المرأة كونهم على تماس مباشر مع قضايا النساء في المحاكم وفي القانون. فالمحامون يدافعون عن قضايا العنف ضد المرأة في المحاكم، من قضايا أحوال شخصية (طلاق، حضانة، إلخ)، إلى قضايا عنف معنوي (تهديد، محاولة تشويه سمعة المرأة، إلخ)، جسدي (ضرب وإيذاء قد يصل إلى حدّ القتل)،

جنسي (كالتحرش الجنسي والاعتصاب)؛ والقضاة هم الذين يصدرون الأحكام في هذه القضايا. لذلك، نعتبر أنّ لهذه الفئة أهمية بالغة تكمن في أنها معنيّة مباشرة بتأمين وتحسين الحماية القانونية للنساء. وعليه، من المهمّ إدماجها بشكل فاعل في عملنا في مناهضة العنف ضد المرأة. اهتم بعض المحامين والقضاة في تناول مواضيع النساء والدفاع عن حقوقها. إن نساء فلسطين مثل نساء الدول العربية تعاني كثيراً من وضعها القانوني، فالقوانين الفلسطينية هي قوانين قديمة مستمدة من القوانين الأردنية والمصرية، الأمر الذي حال دون وجود قوانين فلسطينية خاصة بالشعب الفلسطيني.

وبالرغم من ذلك يحاول المحامون والقضاة في المطالبة بالحقوق ضمن الظروف المتاحة والمتوفرة لدى امكانيات الشعب الفلسطيني . إذ أنّ العلاقة تكاملية ما بين المحامين والقضاة وحفظ كرامة النساء، على الرغم من معاناة النساء الفلسطينيات بخصوص واقعها الفلسطيني.

### يمكننا اختصار أهمية استهداف المحامين والقضاة بالتالي:

١- المحامون والقضاة هم المعنيون بشكل مباشر بجعل القانون والقضاء مساحة آمنة للفئات المجتمعية المهمّشة، وبالأخص النساء، واتّسام هذه المساحة بالعدالة والإنصاف. من هنا، إنّ دورهم في استخدام القانون لتحصيل حقوق النساء دور مهم جداً، كذلك الأمر بالنسبة إلى إبداء آرائهم وتقديم مراجعاتهم القانونية بغية تعديل القوانين لتصبح أكثر إنصافاً للنساء. فالمحامون والقضاة، انطلاقاً من موقعهم وواجبهم بتأمين العدالة للجميع، معنيّون بشكل مباشر بوضع القانون إلى جانب النساء المعتنقات.



٢- ينظر المجتمع إلى المحامين والقضاة باحترام وتقدير بالغين لامتلاكهم معرفة وفهم عميقين بالقضايا الاجتماعية والقانونية، ممّا يعطيهم قدرة على التأثير على الرأي العام في قضايا مختلفة، من ضمنها قضية حماية النساء ومناهضة العنف ضدهنّ.

٣- ٧٠٪ من الجسم القضائي رجال. لذلك، من المهم جداً العمل على إشعار القضاة بقضايا المساواة الجندرية وإطلاعهم عليها، لما يساهم ذلك في تغيير نظرتهم وكيفية تعاطيهم مع قضايا النساء في المحاكم. لكن وإن كان استهداف الرجال في الجسم القضائي خطوة ضرورية، إلا أنّه لا بدّ أيضاً من استهداف الـ ٣٠٪ من القضاة النساء إذ إنّ الفكر الذكوري ليس حكرًا على الرجال ووجود الحسّ الجندري لدى القضاة النساء لا يقلّ أهميّة عن وجوده لدى القضاة الرجال. بهذه الخطوة، يمكننا تجنّب قدر المستطاع أن يصدر القضاة أحكاماً مبنية على خلفية ثقافية مجحفة بحق المرأة، خصوصاً في ما يتعلق بقضايا «الشرف». ولتفادي إصدار أحكام ظالمة، من المهمّ أن نسعى إلى رفع وعي القضاة حول قضية التمييز الجندري ضد النساء والعنف ضدهنّ.

٤- إدماج قضايا النوع الاجتماعي في العمل القانوني من خلال تشجيع المحامين على تبني قضايا النساء بشكل أكبر والدفاع عنها عبر مرافعاتهم، أو عبر تقديمهم الاستشارات القانونية للنساء المعنّفات.

٥- تأمين وتحسين الحماية القانونية للنساء من خلال المناصرة من أجل تغيير أو تحديث قوانين تحمي النساء، أو من خلال الاستعانة بالاتفاقيات الدولية التي تخصّ النساء في المحاكم الفلسطينية (في المرافعات والأحكام).

## كيف نكسب رجال العدالة والقانون

### (١) التسلح بالمعرفة:

قبل البدء في التواصل والتشبيك مع المحامين والقضاة عليك أن تكون ملماً بالمعلومات الخاصة بالقوانين والحقوق الدولية التي ضمنت للنساء حقها المتساوي مع الرجل، حتى تكون مقنناً أكثر إضافة إلى أن السلطة الوطنية الفلسطينية صادقت عليها وتعتبر من المراجعيات الرسمية عندما تمت صياغة الخطة الاستراتيجية لحماية النساء من العنف في وزارة المرأة فمثلاً المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة نصت على « حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها». كذلك ورد في اتفاقية سيداو حق الحماية من العنف حيث ورد في المادة (٢) إن الحكومات حثت لاتخاذ ما يناسب من تدابير تشريعية وجزاءات يحظر كل تمييز ضد النساء . وفرض حماية قانونية وفعالة للنساء ، والامتناع عن مباشرة أي عمل تمييزي ضد النساء من جانب أي شخص او مؤسسة والغاء جميع الاحكام الجزائية التي تشكل تمييزاً ضد النساء.

أما المادة (٥) فطالبت بتدابير وإجراءات لتغيير الانماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة القائمة على الاعتقاد بكون أي من الجنسين أعلى أو أدنى من الآخر أو الأدوار النمطية للمرأة والتأكيد على النشأة المشتركة للأطفال باعتبارها مسؤولية الطرفين.

أما المادة (١٦) فطالبت بإلغاء التمييز في الزواج وأكدت على نفس الحق في عقد الزواج واختيار الزوج، ونفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند

فسخه، ونفس الحقوق والمسؤوليات بالولاية والقوامة ونفس الحقوق في اختيار اسم الأسرة وصيانة الممتلكات وتحديد سن أدنى للزواج. ومن القوانين الفلسطينية المهمة والتي أكدت على مساواة النساء هي وثيقة الاستقلال، حيث ورد في وثيقة الاستقلال التي أصدرها المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨ في دورته التاسعة في الجزائر، أساساً دستورياً مهماً في أحقاق حقوق المرأة الفلسطينية وجاء فيها نصاً، أن دولة فلسطين للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتسان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الانسانية.

أما القانون الأساسي الفلسطيني ورد في المادة (٩) أن الفلسطينيين أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة.

من المهم جداً أن نحافظ على المتابعة والتواصل والتشبيك مع القضاة والمحامين قبل أن نحاول كسب تأييدهم للعمل معنا في الحد من ظاهرة العنف ضد النساء وحماية النساء المعنفات. وذلك من خلال:

- كتابة رسائل رسمية بهدف الالتقاء بهم.
- الاتصالات الهاتفية أو إرسال البرقيات.
- إجراء لقاءات واجتماعات رسمية معهم، من اجل شرح القضية.
- التواصل مع المحامين والقضاة.
- المتابعة مع المحامون والقضاة.



قاعدة ذهبية: لا نستطيع أبداً أن نبادر للاتصال بالمسؤول أو الفرد الذي نريد أن نغيّر من مواقفه ونكسبه كحليف، ومن ثم نترك الأمور من دون أن نتابع تطوُّرها. الكلمة الأساس في فكرة المتابعة هي الالتزام من قبلنا ومن قبل الشخص الذي قد وعدنا في إقامة نشاط أو مبادرة أو خطوة تساهم في حماية المرأة المعنّفة فرداً أو جماعة.

### من هم المحامون والقضاة المعنيون بمسيرة التغيير:

إنّ حقل العمل القانوني (هنا نعني بشكل خاص المحامين والقضاة) هو حقل واسع ومتنوع، ولكلّ فئة داخل هذه المجموعة خصوصيتها. فالمحامي يختلف عن القاضي، وقاضي الجزاء يختلف عن قاضي الأحوال الشخصية. وبالتالي، فإنّ كفيّة عملنا مع كلّ فئة تختلف بحكم الموقع والدور المناط بها. لذلك، حين نعمل مع المحامين والقضاة، يجدر بنا تحديد أهدافنا أولاً، ومن ثمّ اختيار الفئة الواجب استهدافها.

### ينقسم العاملون في القانون إلى فئات عدّة:

- **المحامون:** هم الذين يقدّمون المرافعات القانونية في المحاكم. ويمكننا الاستفادة من التعاون معهم على مستويين: المستوى الأوّل يتمثّل بحضّهم على استلام عدد أكبر من قضايا النساء في المحاكم وتقديم الاستشارات القانونية للنساء المعنّفات؛ والمستوى الثاني بدفعهم إلى أن يصبحوا حلفاء أقوياء لنا من خلال مشاركتهم في حملات المناصرة التي نقوم بها عبر تقديم الحجج والمرافعات القانونية التي تخدم قضيتنا. تجدر الإشارة إلى أنه يمكننا استهداف المحامي بشكل فردي أو من خلال نقابة المحامين.

- المحامون المتدربون: هم من انتسبوا إلى النقابة لكنّهم لا يزالون يحتاجون

إلى التدرّب في مكتب محاماة قبل أن يتمكّنوا من مزاوله المهنة بشكل مستقلّ. من المفيد استهداف المتدرّبين الذين لا يزالون في أوّل مشوارهم، إذ يسهّل علينا ذلك تحسيسهم على قضية العنف ضد المرأة وإدماج المفاهيم والأدوات التي تخدم قضيتنا في عملهم منذ البدء. نستطيع استهدافهم عبر نقابة المحامين التي تنظّم محاضرات دورية إلزامية، فيمكننا مثلاً تنظيم محاضرة حول العنف ضدّ المرأة ضمن هذا البرنامج.

- يسهّل التعاون مع نقابة المحامين عملنا إذ إنّ النقابة هي التي تتولّى مهمّة تأمين الحضور حين نتّفق معها على تنظيم محاضرة أو ورشة عمل. ويمكننا العمل في النقابة عبر ثلاث لجان: لجنة المرأة، ولجنة الأسرة، ولجنة حقوق الإنسان.

- **القضاة:** يُوزّع القضاة على فئات عدّة وفقاً للمناصب التي يتولّونها. يمكننا العمل مع القضاة الجزائريين مثلاً، بما أنّهم معنيون بشكل مباشر بكلّ أشكال العنف التي تشكّل جرماً يعاقب عليه القانون، كضرب النساء وإيذاءهنّ، وقتلهنّ، واغتصابهنّ، والتحرّش الجنسي بهنّ. أيضاً يمكن العمل مع المدعين العامين الذين يتواصلون مباشرةً مع رجال الشرطة والمراكز التي تتلقى شكاوى النساء. لذلك، من الضروري جداً استهداف هذه الفئة للعمل معها والتأثير على قراراتها وخطواتها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ القضاة هم في تنقّل دائم بين المحاكم، فمن يكون قاضياً في محاكم الأحوال الشخصية في الحاضر، يمكن أن يتمّ تعيينه قاضياً في المحاكم التجارية في المستقبل. من هنا أهميّة استهداف الجسم القضائي كاملاً بمعزل عن المحكمة التي يعمل فيها القاضي. وعلينا الانتباه أيضاً إلى أنه، بخلاف المحامين، لا يمكن العمل مع القاضي بشكل فرديّ، بل يتوجّب

علينا الحصول أولاً على إذن من وزارة العدل يتم طلبه من قبل القاضي نفسه أو من قبلنا.

### كسب تأييد ومناصرة رجال العدالة والقانون:

إن أية فكرة لا تلاقي الدعم الكافي من الناس سوف يكون مصيرها الفشل، لأن التأثير على المحامين والقضاة في تبني فكرة حماية النساء من العنف يتطلب إقناعهم بأن القضية المطروحة هي قضية مجتمعية مهمة يقف وراءها ويؤيدها عدد كبير من الأشخاص والمؤسسات المختلفة. وهذا يتطلب حشد كبير للدفاع عن قضية وقف العنف الممارس ضد النساء على اعتبار أن قضية النساء هي قضية مجتمع بأكمله، ومن الصعب خلق جيل جديد لا تتمتع فيه النساء بصحة نفسية جيدة بالإضافة إلى أن قضية حماية النساء الفلسطينيات من العنف هي قضية عدالة اجتماعية، تستحق نساء فلسطين اللواتي هن شريكات النضال الوطني أن تتلقى تلك المعاملة. وهنا بالإمكان أن نقنعهم بأن تلك القضية هي قضيتنا جميعاً وتتطلب حشد جماهيري واسع واهتمام مجتمعي كبير، وذلك من خلال لفت نظرهم بأن تجريم العنف ضد الأطفال لا ينفصل عن ضرورة تجريم العنف ضد النساء أيضاً. فإذا جرّمنا العنف ضد الأطفال، كيف نسمح بالعنف ضد النساء؟.

لأنه لا يمكن أن نتوجه إلى المحامين والقضاة لتبني القضية ودعمها دون أن تستند قضيتنا لدعم جماهيري كافٍ، ومن أجل كسب ثقتهم عليك إشراكهم في الأنشطة التالية:

- حملات دعائية وتوعوية.

- توفير الوثائق والمعلومات التي تؤكد على نسب العنف الممارس ضد النساء.
- تعبئة مجموعات من المحامين والقضاة والمؤسسات الحقوقية للتعبير عن دعمها للفكرة من خلال الاشتراك في لقاءات أو الخروج بمظاهرات سلمية وغيرها من الطرق للتأكيد على وجود حشد جماهيري كاف يؤكد على أهمية حماية النساء الفلسطينيات.
- تذكر: على القاضي أخذ الإذن للإدلاء بتصريح!
- توقيع العرائض التي ترفض العنف الممارس ضد النساء الفلسطينيات.

الخطوات العملية في كيفية إشراك المحامون والقضاة وما هي اقتراحاتهم لمناصرة العدالة والقانون للحد من العنف الموجه ضد النساء

١. من المهم أن نعرف أكثر عن المحامين والقضاة، ونقوم بوضع لائحة تتضمن أسماء وعناوين أساسية. يجب أن نعرف مَنْ هو القاضي في المحاكم المدنية والجزائية، وأماكن مكاتب المحاماة، والمكاتب التابعة لوزارة العدل، وَمَنْ المسؤول عنها.

٢. الحصول على دليل القضاة من وزارة العدل ومتابعة التشكيلات القضائية وتحديث قوائمنا، وذلك من خلال الحصول على معلومات من الوزارة.

٣. الحصول على مفاتيح الاتصال بهم، وذلك بالاستعانة إمّا بدليل الهاتف العام أو عبر الإنترنت، وإذا تعدّر ذلك، نذهب إلى المركز المعني.

٤. من الضروري أن نعلم أن المحامين والقضاة يقومون بوظائف عامة أو خاصة، وسماعهم للمواطنين يبقى أمراً من المحبذ عليهم فعله، لذلك لا تقلق/ي من الاتصال بهم وطلب لقاء معهم. كُنْ واثقاً/ واثقة من ذلك.

العمل المشترك مع المحامين والقضاة والحفاظ على استمرارية التواصل:  
بعد الانتهاء من المرحلة السابقة في كسب تأييد المحامين والقضاة معنا في  
العمل على مناصرة القضية ودعمها، لا بد من العمل معهم في مجموعة  
من البرامج التي تستهدف دعم قضية الحد من العنف ودعم وتأييد  
حقوق النساء الواردة في القوانين الفلسطينية والدولية.  
في هذه الخطوة لا بد من العمل ضمن مرحلتين، المرحلة الأولى: وذلك قبل  
البدء في تنفيذ تلك البرامج والأنشطة لا بد من أن نكون قادرين على عمل  
الخطوات التالية :

- ✓ تحديد الظروف البيئية المعمول بها.
  - ✓ تحليل جوانب القوة والضعف للظروف البيئية.
  - ✓ تحديد وتحليل الفئة المستهدفة.
  - ✓ تحديد الجهات المختلفة من المؤسسات والأفراد المؤثرين في المجتمع  
والذين يبدون تجاوباً مع القضية المطروحة.
  - ✓ الأعداد والتخطيط الجيد للبرامج المنفذة.
  - ✓ التقييم المستمر للأنشطة لتحسين الأداء المستقبلي .
- المرحلة الثانية: العمل المشترك المستمر والدائم بهدف توسيع دائرة  
الاشخاص المهتمين بقضية حماية النساء من العنف من خلال تنفيذ  
مجموعة من الأنشطة المشتركة مع المحامين والقضاة:
- ✓ عقد المحاضرات التوعوية و ورش العمل .
  - ✓ عقد الندوات والمؤتمرات.
  - ✓ إعداد الدراسات والكتيبات التوعوية حول اهمية الدفاع عن حقوق  
النساء وحمايتهن من العنف.
  - ✓ الدفاع عن النساء في المحاكم المختلفة والتعامل مع روح القانون في



انصاف النساء.

✓ تجنيد وسائل الاعلام المختلفة المكتوبة والمرئية والمسموعة لدعم قضية الحد من العنف الممارس ضد النساء وحمايتهن من العنف باسم القانون، والترويج لتلك القضية على اعتبار أنها قضية تهم الوطن.

✓ انشاء شبكة لتداول الأحكام واللوائح التي تخدم هذه القضية وتعميمها على القضاة والمحامين، وعلى الصحفيين لتسليط الضوء عليها.

ما الذي نحتاجه للعمل مع المحامين والقضاة؟

١- المعلومات

- الحقوق والقانون: في العمل مع جميع الفئات، بما فيها المحامين والقضاة، يشكّل القانون

والدستور المورد الأهم لمعرفة القوانين المتعلقة بالنساء والحقوق والواجبات. كما ويمكننا

الاعتماد على الجهات الرسمية ومراكز الأبحاث ومنشورات الأمم المتحدة والتقارير الصادرة

عن الجمعيات المختصة، من أجل أن نبني نقاشاتنا وآرائنا على دليل مادّي، وليس على رأي

شخصي أو مجرد ترجيحات.

- المعاهدات الدولية المعنية بالمرأة والمبرمة من قبل السلطة الفلسطينية. علينا أيضاً التنبّه إلى التحفّظات عليها، وخاصة تلك الموضوعة على اتفاقية

القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة-سيداو.

- توصيات هيئات حقوق الإنسان للأمم المتحدة ( لجنة سيداو، مجلس حقوق الإنسان، إلخ).

- المقاربات السياسيّة المختلفة حول حقوق المرأة وإلغاء العنف ضد المرأة. الأوضاع الاجتماعيّة والقانونية لتجارب النساء المعنّفات.

- المؤشّرات بالأرقام والحقائق التي تبرهن عن التأثير السلبي والأذى الذي يُلحقه العنف على أساس النوع الاجتماعي بالنساء والفتيات.

ينبغي أن نعتدّ دوماً على مصدر موثوق. فالمناصرة لا تقوم على تكوين رأي شخصي فقط،

بل هي تتطلّب معرفة وإماماً بالقضية التي نعمل عليها، وتفصيلها، والحقائق المتعلّقة بها، لكي نستطيع دحض النقاشات المعارِضة لها براهين

وأدلة عمليّة دامغة. فنحن نتوجّه في هذا الكتيّب إلى المحامين والقضاة للعمل معهم وإشراكهم في القضاء على العنف ضدّ المرأة. لذا علينا أن

نفكر دائماً بما نريد، ونحدّد هدفنا ونوع التدخّل الذي نتوخّاه، وكيفية الوصول إلى الهدف: أيّ نوع نقاش وحوار نريد أن نقيم؟

بالفعل، فإنّ للمحامين والقضاة دور أساسي في عملية مناهضة العنف الموجه ضد المرأة.

فثمة هناك استفادة كبيرة من التعاون مع المحامين، وهناك عدد من المحامين المتطوّعين الذين يتوكّلون في قضايا عنف أسري لصالح نساء يلجأن

إلى مراكز الاستماع والإرشاد في بعض الجمعيات. إلى ذلك، يمكن الاستعانة بهم إذا ما كانوا مهتمّين بالبحث القانوني للقيام بدراسات قانونية تبرز

الحاجة إلى قوانين جديدة، أو إلى تعديل قوانين تمييزية موجودة.

## - ٢ التحالفات:

يمكننا التوجه إلى المحامين والقضاة من دون تشكيل تحالفات. ففي كلّ

الحالات، بإمكانهم متابعة قضايا النساء وإصدار دراسات قانونية والمساعدة في صياغة قانون ما، إلخ. لكن في بعض الأحيان، قد نحتاج في عملنا مع المحامين والقضاة إلى تحالفات تساعدنا على توحيد الرسائل والمطالب التي نريد توجيهها إلى الفئات المعنية.

### في عملنا مع المحامين والقضاة يمكننا التعاون مع:

- جمعيات المجتمع المدني: نلتقي في معظم الأحيان مع جمعيات المجتمعات المدني كوننا

نعمل سوية ضمن أطر حقوق الانسان، وتجمعنا أساساً مبادئ مشتركة. وبالتالي، فإنّ

التحالف معها يمكن أن يكون مثمراً جداً، خصوصاً لبناء علاقات جيّدة مع محامين (إذ يقدّم الكثير من المحامين استشارات قانونية للجمعيات، والعديد منهم متطوّع أصلاً بشكل فاعل فيها)، ومع القضاة أيضاً الذين تجمعهم علاقة جيدة بالجمعيات والذين يفيدونها بآراء واجتهادات قانونية.

- الإعلام: إنّ التشبيك بين الإعلام والمحامين والقضاة أمر في بالغ الأهمية، حيث أنّ الإعلام يقدّم لهم منابر للإدلاء بآرائهم القانونية التي تصبّ في مصلحة قضيتنا. وللقانونيين أصلاً تأثير كبير على الرأي العام لما يمثّلون عموماً من مهارة ومصداقية عاليتين. لكن، مجدّداً، ينبغي ألا ننسى أنّ القضاة يحتاجون إلى إذن من وزارة العدل قبل أي ظهور إعلامي.

- الخبراء القانونيين والمحامين: إذا كان هدفنا تعديل قانون، فإنّ هؤلاء، وخاصة الداعمين منهم، يستطيعون من خلال معرفتهم واختصاصهم تأمين الإرشادات اللازمة لكيفية صياغة مشروع قانون أو تعديل بعض النصوص.

كما ويستطيعون لفت نظرنا إلى بعض الثغرات القانونية ودعماً بخبرتهم لجهة استنباط طرق جديدة لخرق المواد واستنتاج الأسباب الموجبة قانونياً لتعديل مادة ما.

### ما هي الرسائل التي نريد إيصالها إلى المحامين والقضاة؟

كما سبق وذكرنا آنفاً، إنّ الرسائل التي نوجّهها إلى المحامين تختلف عن تلك التي نوجّهها إلى القضاة. فالمحامون يتمتعون بهامش أكبر في التحرك والعمل معنا نظراً إلى أنّهم لا يحتاجون إلى موافقة مسبقة من جهة معيّنة. لكن بشكل عام، نحن نتطّلع إلى أن يكون للمحامين والقضاة معاً دور فاعل في مناصرة قضيتنا، انطلاقاً من كونهم جميعاً معنيين بتحقيق العدالة للنساء، والتي تشكّل الحماية القانونية إحدى أهمّ أدواتها. بالنسبة إلى المحامي، يمكن التواصل معه إمّا عبر العلاقات الشخصية، أو عبر نقابة المحامين، أو عبر منظمات المجتمع المدني التي تتمتع بعلاقات جيدة مع محامين يناصرون قضاياها.

ويمكننا العمل مع المحامين من أجل أن يتوكّلوا في قضايا نساء معنّفات في المحاكم. من المجدي في هذا الصدد التركيز على أن يستند المحامي في مرافعاته إلى المعاهدات الدولية (كمعاهدة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - سيداو)، وذلك من أجل ترسيخ العمل بهذه الاتفاقية في القضاء الفلسطيني كونها تشكّل أطر الحماية الأنجع للنساء في غياب تشريعات وطنية تحميهنّ. في هذا الإطار، يمكن تنظيم ورش عمل للمحامين حول المعاهدات الدولية بهدف تمكينهم من استخدامها في مرافعاتهم. من جهة أخرى، يمكننا حصّ المحامين على الانخراط المباشر في عملنا من خلال إسنادنا، مثلاً، بالحجج والمراجعات القانونية التي تخدم قضيتنا، وكذلك

تشجيعهم على التّطوُّع في المنظمات التي تُعنى بحقوق المرأة، ومناهضة العنف ضدها بشكل خاص، من خلال توليهم المجاني لقضايا نساء أو تقديمهم استشارات قانونية لهنّ.

وأخيراً، يمكننا دفع المحامين إلى مساندة حملات المناصرة التي تخصّ قضية مناهضة العنف ضد المرأة عبر المداخلات الصحافية والمشاركة في برامج إعلامية تتناول الموضوع. يمكن في هذا السياق تنظيم ورش عمل وتدريب المحامين على كيفة التعاطي مع الإعلام في مختلف وسائله.

أمّا القضاة الحلفاء لنا، فيمكننا العمل معهم على تسجيل سوابق قضائية في أحكامهم، استناداً إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تخصّ المرأة. وتكمن أهمية هذه السوابق في أنّه يمكن البناء عليها في قضايا مستقبلية أخرى، فضلاً عن أنّها تخدم أهداف قضيتنا بشكل مباشر. وفي حال إصدار قاضٍ لحكم يشكّل سابقة في الجسم القضائي، من المهم جداً إبراز ذلك الحكم أمام الرأي العام وفي الإعلام من أجل تشجيع هذا القاضي وتحفيز المزيد من القضاة على تكرار التجربة.

في هذا الإطار، يمكننا أيضاً تنظيم ورش عمل حول النوع الاجتماعي والاتفاقيات الدولية، أو حول كيفية تعاطي القضاء مع شكاوى النساء، وهو أمر في غاية الأهمية، خصوصاً للمدّعين العامين الذين يتواصلون بشكل مباشر مع مراكز الشرطة. نشير إلى أنّ القضاة يحتاجون إلى إذن من وزارة العدل للمشاركة في ورش عمل، ويستلزم منّا الإذن تبرير اختيارنا لأسماء القضاة المشاركين (لجهة المنصب الذي يشغلونه، الاختصاص، إلخ)؛ كما يجدر الذكر أنّ هذا الإذن لا يلزم القاضي بالحضور. لذلك، من الأفضل أن نبقى على تواصل جدي مع القضاة لنضمن حضورهم قدر المستطاع. نشير إلى أنّ الإذن يسري أيضاً على الإطلاقات الإعلامية والمداخلات في المحاضرات

التي ننظّمها (حضور قاضٍ كمستمع في محاضرة لا يتطلّب إذن). وأخيراً، يمكننا الاستفادة من القاضي إذا ما ساندنا في حملاتنا عبر تقديم الحجج والمراجعات القانونية التي تدعم مطلبنا.

### كيف نخاطب المحامين والقضاة؟

من المهمّ عندما نخاطب المحامين والقضاة:  
-أن يكون ملفّنا جاهزاً من حيث توفّر المعلومات، أو مشروع القانون، أو المعاهدات الدولية.

-مشاركة التجارب في مقابلة المحامين والقضاة سواء سلبية أو إيجابية  
-الانتباه إلى مظهرنا لإضفاء طابع جدي على المقابلة.  
-عدم التطرّق إلى مواضيع حسّاسة تخصّ القضاء، كالتدخل السياسي أو الفساد. علينا التنبّه أيضاً إلى أنّه يُمنع على القاضي إبداء رأي سياسي، وبالتالي فإنّ تناول المواضيع السياسية يشكّل إحراجاً له، الأمر الذي قد يجعله متردّداً في التعامل معنا. لذا يُفضّل أن يبقى حديثنا معه مقتصرًا على الإطار القانوني والتجارب القضائيّة.  
-الإلمام الجيّد بالقوانين والمعاهدات الدولية والتجارب القانونية السابقة.



